

رحبت منظمة العفو الدولية اليوم بإصدار قانون يلغي عقوبة الإعدام في رواندا. وتعتبر رواندا الدولة الأولى في منطقة البحيرات العظمى التي تلغي عقوبة الإعدام. ومما يشكل تأكيداً قوياً على الاتجاه العالمي نحو وضع حد لعقوبة الإعدام أن أصبحت رواندا الدولة المئة التي ألغت هذه العقوبة في القانون، إلى جانب PM دولة أخرى ألغتها في الممارسة العملية. وفي أفريقيا بلغ عدد البلدان التي ألغت العقوبة على جميع الجرائم NQ بلداً، منها رواندا، بينما بلغ عدد البلدان التي ألغتها في الممارسة NU بلداً.

ويحدو منظمة العفو الدولية الأمل في أن تعكس مثل هذه الخطوات بداية ظهور نسق إقليمي لإلغاء عقوبة الإعدام في منطقة وسط أفريقيا. فثمة صيغة منقحة من قانون العقوبات في بوروندي يُنتظر إصدارها، تستثني عقوبة الإعدام من جميع الجرائم؛ وهو أمر مشجع. وفي ضوء إصدار قانون يلغي عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في رواندا، تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الرواندية إلى المشاركة في تبني مشروع القرار بشأن تعليق عمليات الإعدام على المستوى العالمي، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول، وإلى تشجيع البلدان الأخرى في المنطقة على تأييد مثل هذا القرار.

كانت آخر أحكام بالإعدام قد فُرضت في العام OMMP. وكانت آخر عمليات إعدام لأشخاص محكومين بالإعدام قد نُفذت في العام NVUU، عندما أُعدم OO شخصاً وُجدوا مذنبين بارتكاب جرائم مرتبطة بعمليات الإبادة الجماعية. وتحتجز رواندا في الوقت الراهن قرابة SMM سجين من المحكومين بالإعدام. وعلى الرغم من تخفيف أحكامهم مع سن القانون الجديد، فإن ثمة بواعث قلق بشأن أوضاع السجن القاسية واللاإنسانية والمهينة التي يعيش في ظلها هؤلاء السجناء.

خلفية

لقد شكل استمرار وجود عقوبة الإعدام إحدى العقبات الرئيسية التي تمنع نقل المحتجزين لدى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، أو المتهمين المشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم إبادة جماعية ممن يعيشون في الخارج، إلى الولاية القضائية الوطنية الرواندية. ومن بين العقبات الأخرى مدى قدرة النظام القضائي الرواندي على توفير محاكمات عادلة، فضلاً عن بواعث القلق الإضافية المتعلقة باستقلال هذا النظام القضائي وحيدته وشفافيته. إن إلغاء عقوبة الإعدام يحدث في هذا السياق.